



المبحث الثاني

خلاف العلماء في سجدة سورة (ص)

المدخل إلى المسألة:

- ثبت عن النبي ﷺ أنه سجد في سورة ص كما في صحيح البخاري، وهو مطلق، والمطلق جارٍ على إطلاقه، فمن قيد المطلق بكون السجود خارج الصلاة، فقد قيد النص بلا دليل.
- سواء أكان سجود النبي ﷺ داخل الصلاة أم كان خارجها، فقد انعقد السجود بسبب التلاوة، وكل سجدة كان سببها التلاوة فإنه يجوز فعلها في الصلاة.
- لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، أنه سجد عند ذكر قصة توبية داود بلا تلاوة، ولو سجدها أحد من غير تلاوة لعد ذلك بدعة.
- سجود الشكر يفعل مرة واحدة، ولا يشرع تكراره، والسبب واحد، فلما تكرر السجود في سجدة ص عند قراءة سجدة لها في موضع معين، علم أن السجود مرتبط بالتلاوة، والشكر تبع.
- سجود الشكر المعهود لا يشرع للنعم القديمة، ولا المستمرة وإنما يشرع عند تجدد النعم، وارتفاع النعم، فلما شرعت سجدة (ص)، والنعمة قديمة خالفة سجود الشكر المعروف.
- من سجد من الصحابة في سورة ص في الصلاة قولهم مقدم على قول من نفاهما؛ لأن المثبت مقدم على النافي؛ لأن عنده زيادة علم، ولأن من سجد فقد سجد امثلاً؛ لأنه لا يوقف عليه بالرأي، ومن ترك السجود تركه اجتهاداً تبعاً للبراءة الأصلية.
- كون سجدة ص سجدة توبية في أصل تشريعها، وفي شرع من قبلنا، لا يمنع أن تكون سجدة تلاوة في شريعتنا، لارتباط سجودها بالتلاوة، فغلب ذلك على أصل فعلها، كالسعي والرمل في الحج لا ينظر إلى أصل حدوثه.

[م-٩٣١] اختلاف العلماء في سجدة ص

فقيل: سجدة تلاوة، وهو مذهب الحنفية، والمالكية، وقولُ في مقابل الأصح عند الشافعية، واختاره أبو العباس بن سريح وأبو إسحاق المروزي من الشافعية، ورواية عن أحمد، اختارها من أصحابه ابنُ عقيل وأبو بكر، وبه قال طاوس، ومسروق، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، والأوزاعي، وإسحاق^(١). وقيل: سجدة ص توبة نبِيٌّ، سجدها داود شَكْرًا، وهو الأصح في مذهب الشافعية، والمذهب عند الحنابلة، وبه قال ابن وهب، وابن حبيب من المالكية^(٢).

ويترتب على الخلاف في جواز فعلها في الصلاة:

فعلى القول الأول: يسجدها في الصلاة.

وعلى القول الثاني: إن سجدها في الصلاة عالماً عامداً بطلت صلاته، وإن سجدها جاهلاً أو ناسياً سجد للسهو، وهو الأصح في مذهب الشافعية والحنابلة، وقيل: لا تبطل، وهو قول للحنابلة.

(١) الحجة على أهل المدينة (١٠٩/١)، شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٧٤٢/١)، التجريد للقدوري (٦٥٧/٢)، مختصر القدوري (ص: ٣٧)، المبسوط (٦/٢)، تحفة الفقهاء (١/٢٣٥)، بدائع الصنائع (١/١٩١)، الهدایة شرح البداية (١/٧٨)، تبيان الحقائق (١/٢٠٥)، فتح القدیر (١١/٢)، المدونة (١/١٩٩)، التهذیب في اختصار المدونة (١/٢٨١)، الرسالة للقیرواني (ص: ٤٤، ٤٥)، التبصرة للخمي (٤٢٣/٢)، المقدمات الممهدات (١/١٩١)، بدايۃ المجتهد (١/٢٣٥)، عقد الجوہر الشمینی (١/١٢٩)، جامع الأمهات (ص: ١٣٥)، التوضیح لخلیل (٢/١١٣)، الشامل في فقه الإمام مالک (١/١٥١)، الخرشي (١/٣٥١)، المجموع شرح المذهب (٤/٦١)، روضة الطالبین (١/٣١٨)، المعني (١/٤٤٢)، المبدع (٢/٣٧)، الإنصاف (٢/١٩٦).

(٢) شرح التلقین للمازري (٢/٧٩٢)، مختصر المزنی (٨/١٠٩)، التهذیب للبغوی (٢/١٧٩)، الحاوی الكبير (٢/٢٠١)، المجموع (٤/٦١)، التعليقة للقاضی حسین (٢/٨٥٨)، روضة الطالبین (١/٣١٨)، الإنصاف (١/١٥٦)، المبدع (٢/١٩٦)، المسائل الفقهیة من كتاب الروایتین والوجھین (١/١٤٤)، الفروع (٢/٣٠٩)، شرح الزركشی للخرقی (١/٦٣٥)، معونة أولى النھی (٢/٢٩٦)، غایة المتنھی (١/٢٠٤)، کشاف القناع وزارة العدل (١/١٢١)، الممتع شرح المقنع للتنوخي (١/٤٤١).

قال النووي في المجموع: «قال أصحابنا سجدة ص ليست من عزائم السجود، معناه: ليست سجدة تلاوة، ولكنها سجدة شكر. هذا هو المنصوص، وبه قطع الجمهور ... وإن قرأها في الصلاة ينبغي ألا يسجد، فإن خالف وسجد ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته، ولكن يسجد للسهو، وإن سجدها عاماً عالماً بالتحرير بطلت صلاته على أصح الوجهين»^(١).

وقيل: بالتخير، اختاره أبو العالية، قال: كان بعض أصحاب النبي ﷺ يسجد في ص وبعضهم لا يسجد فأي ذلك شئت فافعل^(٢).

وليس كل خلاف وقع بين الصحابة يكون ثمرته التخير بين القولين، بل يتحرى طالب العلم أقرب القولين إلى الحق، ولا يجوز للمجتهد أن يأخذ بأحد القولين من غير دليل على صحته؛ لأن الصواب واحد لا يتعدد، خاصة أن هذا الفعل زيادة في الصلاة، وإذا لم يتبيّن مرجح لأحدهما كان الاحتياط في ترك السجدة؛ لأن التارك قد ترك سنة على القول بصحّة السجدة، وإذا لم ثبتت السنة لم يشرع الفعل، فلا تشريب عليه في الترك، والله أعلم.

□ دليل من قال: سجدة سورة ص سجدة تلاوة:

الدليل الأول:

(ح) ٢٧٤٦) ما رواه البخاري من طريق حماد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهمَا قال: (ص) ليس من عزائم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها^(٣).

وروى البخاري من طريق شعبة، عن العوام قال: سألت مجاهداً، عن السجدة في (ص) قال: سئل ابن عباس فقال: ﴿أولئك الذين هدى الله بهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠]، وكان ابن عباس يسجد فيها^(٤).

(١) المجموع (٤/٦١).

(٢) المصنف، ت الشثري (٤٣٢٧).

(٣) صحيح البخاري (١٠٦٩).

(٤) صحيح البخاري (٤٨٠٦).

وروأه البخاري من طريق سهل بن يوسف، قال: سمعت العوام بنحوه

وفيه: نبيكم ﷺ ممن أمر أن يقتدي بهم ^(١).

فالحديث اشتمل على أثر وسنة، أما الآخر: فقول ابن عباس عن ص لیست من عزائم السجود. قوله: إن النبي ﷺ سجد اقتداء بمن سبق، ويحتاج بهذه الآية بعض الأصوليين ممن يرى أن شرع من قبلنا شرع لنا.

وأما السنة: فهو في فعل النبي ﷺ حيث سجد فيها. وسواء أكان سجوده داخل الصلاة أم خارجها فقد انعقد السجود بسبب التلاوة، وكل سجدة كان سببها التلاوة فإنه يجوز فعلها في الصلاة، ومنه سجدة (ص).

وهذا أصح دليل في سجدة (ص)، وهو من أفراد الإمام البخاري عليه رحمة الله.

وأما قول ابن عباس ليست من عزائم السجود، فاختلف الفقهاء في تفسير العزائم: فقيل: ليست من العزائم أي ليست من الفرائض.

ونفي الفريضة عند الحنفية، لا يستلزم نفي الواجب؛ لتفريقهم بين الفرض والواجب، وعليه تكون عزائم السجود: ما كان السجود فيها فرضاً، وما ليس من عزائم السجود ما كان السجود فيها واجباً ^(٢).

وقيل: عزائم السجود: أي المتأكد منها.

وعلى هذا تكون سجادات التلاوة منقسمة إلى قسمين:

سجادات يتأكد السجود فيها، وهي ما تسمى عزائم السجود، وأخرى يكون السجود فيها غير متأكد، كانقسام السنن إلى مؤكدة، وغير مؤكدة ^(٣).

(١) صحيح البخاري (٣٤٢١).

(٢) شرح مشكل الآثار (٧/٢٣١).

(٣) وبهذا وفق بعض العلماء اختلاف الرواية عن مالك، فعن مالك أن سجادات التلاوة إحدى عشرة سجدة، وهو المشهور. وعنه خمس عشرة. وفي قول ثالث: أربع عشرة. واختار أبو محمد وغيره: أن السجود مأمور به في هذه الخمسة عشر، إلا أن في الأحد عشر آكد وأقوى، ولذلك سمياها الفقهاء عزائم.

جاء في التنبية على مبادئ التوجيه (٢/١٤٥): ويحتاج بقول مالك في موطئه: «عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة، وهذا يدل على أن في القرآن سجوداً غيرها، لكنه ليس من

قال المازري: «قال بعضهم: معنى العزائم: أنها أكد مما سواها»^(١). والتأكد يستفاد من الدلاله اللفظية للاية، بحيث يكون السجود فيها جاء بلفظ الأمر، أو بلفظ الذم لمن ترك السجود.

جاء في المصباح المنير: «وعزائم السجود ما أمر بالسجود فيها»^(٢). وقال ابن حجر: «والمراد بالعزائم: ما وردت العزيمة على فعله، كصيغة الأمر مثلاً، بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب»^(٣). وقد يستفاد التأكيد من إجماع أهل العلم على السجود فيها بخلاف السجادات التي وقع خلاف فيها.

وهذا معنى عبارة الإمام مالك في الموطأ ، رواية أبي مصعب الزهري، قال رحمه الله: «أجمع الناس على أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء»^(٤).

وفي رواية أخرى: الأمر المجتمع عليه عندنا....»^(٥).

قال المازري: «ومعنى قوله: اجتمع الناس: أنهم أجمعوا على السجود فيها.

العزائم. فيصير المذهب عنده على أن السجود مشروع في الأحد عشر موضعًا متأكدًا، وفي غيره من الأربعة موضع غير متأكد، وهو غير مشروع في غير هذه الموضع». وانظر: روضة المستبيين في شرح التلقين (١/٣٧٩)، شرح الزرقاني على خليل (١/٤٧٩).

(١) شرح التلقين (٢/٧٩١).

(٢) المصباح المنير (٢/٤٠٨).

(٣) فتح الباري (٢/٥٥٢).

وجاء في الفواكه الدواني (١/٢٤٩): «(العزائم) أي الأوامر بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها، هكذا قال الأقهسي، وقال زروق: العزائم جمع عزيمة وهي المتأكدة.

قال الأجهوري: وتبين ثمرة الخلاف بين هذين التفسيرين في سجود غيرها من ثانية الحج والنجم ونحوهما مما لا يسجد له على المشهور، فعلى تفسير الأقهسي: إن سجد عند شيء من هذه في صلاته بطلت صلاته إلا أن يكون مقتدياً بمن يسجد لها، وعلى تفسير زروق لا تبطل».

(٤) موطأ مالك رواية أبي مصعب (١/١٠٢).

(٥) الجامع لمسائل المدونة (٢/٦٧١).

ولم يرد: أنهم أجمعوا على ألا سجود إلا فيها، كما ظن به بعض الناس»^(١).

قال ابن رشد الجد: «الاختلاف في عزائم السجود معلوم بين السلف في المدينة. وقد يتأنى قوله: الأمر المجتمع عليه عندنا، على أنه إنما أراد أنه اجتمع على أن الأحد عشر من العزائم، ولم يجتمع على أن ما سواها من العزائم. وهو تأويل جيد محتمل، تصح به الرواية»^(٢).

وسجدة ص قد وقع الخلاف في عدها من سجادات التلاوة، فيكون السجود فيها ليس من عزائم السجود على هذا التفسير.

وقيل: ما كان من العزائم فيفعل في الصلاة، وما كان من غير العزائم، فيسجد فيها خارج الصلاة. وهذا توجه الشافعية في الأصح والحنابلة^(٣).

والمؤكد أن ابن عباس عندما قال: ليست من العزائم، لا يريد نفي السجود فيها، لأنه أتبعه بقوله: وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها. وما كان لابن عباس ولا لغيره أن يقول قولهً يخالف فيه فعل النبي ﷺ، فكونها ليست من العزائم، لا ينفي مشروعية السجود فيها مطلقاً عند الحنفية والمالكية، وخارج الصلاة عند الشافعية والحنابلة، والله أعلم.

الدليل الثاني:

(ح-٢٧٤٧) ما رواه أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو يعني: ابن الحارث، عن ابن أبي هلال ، عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح،

عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر ص، فلما بلغ السجدة نزل، فسجد، وسجد الناس معه، فلما كان يوم آخر قرأها، فلما بلغ السجدة تَشَرَّنََ الناس للسجود، فقال رسول الله ﷺ: إنما هي توبة نبي، ولكن رأيكم تَشَرَّنُوا للسجود، فنزل فسجد، وسجدوا^(٤).

(١) شرح التلقين (٢/٧٩١).

(٢) المقدمات الممهدات (١/١٩١).

(٣) روضة الطالبين (١/٣١٨)، معنى المحتاج (١/٤٤٢).

(٤) سنن أبي داود (١٤١٠).

[ظاهره الصحة، لكنه معلّ، والسجود في (ص) ثابت في البخاري]^(١).

الدليل الثالث:

(ح-٢٧٤٨) ما رواه أبو داود، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن البرقي، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا نافع بن يزيد، عن الحارث بن سعيد العتيقي، عن عبد الله بن منين من بنى عبد كلال،

عن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ أقر أهـ خمس عشرة سجدة في القرآن: منها ثلاـث في المفصل، وفي سورة الحج سجدةتان^(٢).
[ضعيف، وسبق تخرـيجه].

ولا تكون السجـدات خـمس عشرـة إـلا إـذا عـدـت سـجـدة صـمـنـها.

الدليل الرابع:

(ث-٦٧٩) روى عبد الرزاق في المصنف، عن ابن جريج، قال: أخبرني سليمان الأـحـول، أـنـ مـجـاهـدـاـ أـخـبـرـهـ،
عن ابن عباس قال: رأـيـتـ عـمـرـ قـرـأـ (صـ) عـلـىـ الـمـنـبـرـ، فـنـزـلـ، فـسـجـدـ فـيـهـاـ، ثـمـ عـلـاـ الـمـنـبـرـ.
[صـحـيـحـ]^(٣).

(١) سبق تخرـيجه^(٤).

(٢) سنن أبي داود (١٤٠١).

(٣) إـسـنـادـ صـحـيـحـ، وـمـسـلـمـ بـنـ أـبـيـ مـسـلـمـ الـأـحـولـ ثـقـةـ، وـقـدـ جـاءـ عـنـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ السـجـودـ فـيـ (صـ) فـيـ أـكـثـرـ مـنـ طـرـيقـ، مـنـهـاـ:

ما رواه هشيم كما في مصنف ابن أبي شيبة (٤٣١٢)، وسنن سعيد بن منصور، قسم التفسير (١٨٤٤).
وشعبة كما في الجعديات للبغوي (١٧١٣) كلاما عن أبي بشر (جعفر بن إياس)، عن سعيد ابن جبير، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسجد في (صـ).
ورجاله ثـقـاتـ، إـلـاـ أـنـهـ مـنـقـطـعـ بـيـنـ سـعـيـدـ بـنـ جـبـيرـ وـعـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ.

وقد روى عن سعيد بن جبـيرـ، عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ، عـنـ عـمـرـ مـوـصـوـلـ بـسـنـدـ صـحـيـحـ.
رواه أبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزنـيـ (١١٤)، وعنه الدارقطـنيـ في السنـنـ (١٥١٧) من طـرـيقـ حـجـاجـ (يعـنيـ المـصـيـصـيـ)، قال: أـخـبـرـنـيـ عـكـرـمـةـ بـنـ خـالـدـ، أـنـ سـعـيـدـ بـنـ جـبـيرـ أـخـبـرـهـ، أـنـهـ سـمـعـ اـبـنـ عـبـاسـ يـقـوـلـ: رـأـيـتـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ قـرـأـ عـلـىـ الـمـنـبـرـ: صـ، فـنـزـلـ فـسـجـدـ فـيـهـاـ، ثـمـ رـقـيـ عـلـىـ الـمـنـبـرـ.

الدليل الخامس:

(ث-٦٨٠) ما رواه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن معمراً، عن الزهري، قال: كنت لا أسجد في (ص) حتى حدثني السائب أن عثمان سجد فيها.

[صحيح^(١)].

الدليل السادس:

(ث-٦٨١) روى ابن أبي شيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، سمع ابن عباس يقول: في (ص) سجدة وتلا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِمَا هُمْ أَقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا إسناد صحيح.

وروى البيهقي في معرفة السنن (٣/٢٥٠) من طريق يحيى بن أبي طالب قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن عبد الله بن فيروز، عن أبي رافع قال: صلية مع عمر الصبح، فقرأ بـ: صـ، فسجد فيها.

وفي إسناده يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبد الله بن الزير قان البغدادي، قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال البرقاني: أمرني الدارقطني أن أخرج لـ يحيى بن أبي طالب في الصحيح. وقال الحاكم: قال الدارقطني: لا بأس به، ولم يطعن فيه أحد بـ حـجـة.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين.

وأنفرد موسى بن هارون، فقال: أشهد عليه أنه يكذب، عنـ: في كلامـهـ، لا في الروايةـ، والـدارـقطـنيـ منـ أـخـبـرـ النـاسـ بـهـ.

وقال مسلمة بن قاسم: لا بـ أـسـ بـهـ، تـكـلـمـ النـاسـ فـيـهـ.

ولـهـ طـرـقـ أـخـرـ عنـ عـمـرـ، وـلـأـرـىـ التـوـسـعـ فـيـ تـخـرـيـجـ الـأـثـرـ إـذـ صـحـ مـنـ بـعـضـ الـطـرـقـ، فـيـكـنـفـيـ فـيـهـ فـيـ الـاحـتـاجـ.

(١) المصنف (٤٢٥٧)، ورواه عبد الرزاق في المصنف (٥٨٦٤) عن معمراً به.

ورواه ابن المنذر في الأوسط (٤/٧٨) من طريق أبي صالح، قال: حدثنا الليث، قال: حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمـنـ، عنـ السـائـبـ بنـ يـزـيدـ، أـنـ كـانـ يـقـولـ: كـانـ عـشـمـانـ بنـ عـفـانـ يـقـرـأـ سـوـرـةـ دـاـوـدـ وـهـ عـلـىـ الـمـنـبـرـ، ثـمـ يـنـزـلـ فـيـسـجـدـ.

وهـذاـ إـسـنـادـ حـسـنـ، وـفـيـ مـتـابـعـ لـلـزـهـرـيـ مـنـ الـأـعـرـجـ.

ورواه أبو بكر النيسابوري في زياداته على المزنـيـ (١١٧)، وـعـنـهـ الدـارـقطـنـيـ فـيـ السـنـنـ (١٥١٨)، وـمـنـ طـرـيـقـهـ الـبـيـهـقـيـ (٤٥٣/٢) مـنـ طـرـيـقـ اـبـنـ لـهـيـعـةـ، عـنـ الـأـعـرـجـ بـهـ.

[صحيح موقوف، وهو أحد القولين عن ابن عباس]^(١).

قال القسطلاني: «فاستبط -يعني ابن عباس- منه وجه سجود النبي ﷺ فيها، من الآية. والمعنى: إذا كان نبيكم مأموراً بالاقتداء بهم، فأنت أولى. وإنما أمره بالاقتداء بهم ليستكمل بجميع فضائلهم الجميلة، وخصائصهم الحميدة، وهي نعمة ليس براءها نعمة. فيجب عليه الشكر لذلك»^(٢).

(ث-٦٨٢) وروى عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عكرمة بن خالد؛ أن سعيد بن جيير أخبره؛

أنه سمع ابن عباس وابن عمر يُعدان كم في القرآن من سجدة؟ قالا: الأعراف، والرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والحج أولها، والفرقان، وطس، والمنزيل، وص، وحم السجدة، إحدى عشرة.

[صحيح، وسبق تخريرجه].

(ث-٦٨٣) وروى ابن أبي شيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عبدة وصداقة سمعا ابن عمر يقول: في (ص) سجدة.

[صحيح]^(٣).

□ دليل من قال: لا يسجد في (ص):

الدليل الأول:

لم يرو عن النبي ﷺ أنه سجد هذه السجدة في الصلاة، فإن وجد ذلك في شيء من الروايات، وثبت جاز فعلها في الصلاة، وجاز فعل كل سجدة شكر مثلها والله أعلم^(٤).

□ ويناقش من وجهين:

الوجه الأول:

ثبت أن النبي ﷺ سجد في ص، وهو مطلق، والمطلق جارٍ على إطلاقه، فمن

(١) المصنف (٤٢٥٥)، ورواه عبد الرزاق في المصنف (٥٨٦٨) عن ابن عيينة به.

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٢/٢٨٣).

(٣) المصنف (٤٢٥٦)، وروجاه ثقات.

(٤) انظر: المنهاج في شعب الإيمان لأبي عبد الله الحليمي (٢٢٧/٢).

قيد المطلق بكون السجود خارج الصلاة فقد قيّد النص بلا دليل، وسواء أكان سجود النبي ﷺ داخل الصلاة أم خارجها فقد انعقد السجود بسبب التلاوة، وكل سجدة كان سببها التلاوة فإنه يجوز فعلها في الصلاة، ومنه سجدة (ص).

الوجه الثاني:

لو صح أننا نسجد لها شكرًا لله على قبول توبة داود، فإن ذلك لا يعني جواز سجود كل سجدة شكر داخل الصلاة، فإن سجدة ص لا تنفك عن سببها، وهو التلاوة، والتلاوة من أفعال الصلاة، فجاز فعلها داخل الصلاة، فكأن التلاوة علة السجود، والشكر الحكمة من السجود، والحكم تبع لعلته، بخلاف سجدة الشكر المرتبطة بتجدد النعم، أو زوال النقم فإنها لا ارتباط لها بالتلاؤة فلا يجوز فعلها في الصلاة، أرأيت القصر والفطر علته السفر، وحكمته المشقة، والحكم مرتبط بالعلة لا بالحكمة، والله أعلم.

الدليل الثاني:

(ح-٢٧٤٩) ما رواه النسائي من طريق حجاج بن محمد، عن عمر بن ذر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ سجد في ص و قال: سجدها داود توبة، ونسجدها شكرًا^(١).

[رجاله ثقات إلا أنه معلل بالإرسال]^(٢).

(١) النسائي (٩٥٧).

(٢) أخرجه محمد بن الحسن كما في الآثار له (٢١٠)، وفي الحجة على أهل المدينة (١٠٩)، ومن طرقه الطبراني في المعجم الأوسط (١٠٠٨)، وفي الكبير (٣٤/١٢) ح ١٢٣٨٦ وسنن الدارقطني (١٥١٦)، وجعفر المستغفري في فضائل القرآن (١٣٣٠)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ت بشار (٥٤/١٥).

وحجاج بن محمد كما في الماجتبى من سنن النسائي (٩٥٧)، وفي الكبرى (١١٣٧٤). وعبد الله بن رشيد، عن عبد الله بن بزيع، كما في سنن الدارقطني (١٥١٥)، وكلاهما ضعيف. ثلاثة، (محمد بن الحسن، وحجاج بن محمد، وعبد الله بن بزيع) رواه عن عمر بن ذر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

□ ويجاب عن الاستدلال بأكثر من جواب:

الجواب الأول:

لو صاح أن السجود في ص سجدة شكر، فلا يشبه الشكر المشروع عند سماع بشاره، أو زوال مكروه، فإن مثل هذا السجود يفعل مرة واحدة، ولا يشرع تكراره، فلما تكرر السجود في سورة ص عند قراءة آية معينة من سورة ص علم أن السجود مرتبط بالتلاوة، والشكر تبع.

الجواب الثاني:

سجود الشكر الخاص لا يشرع للنعم القديمة المستمرة وإنما يشرع السجود على النعم المتتجددة.

يقول ابن القيم: «النعم نوعان: مستمرة، ومتتجددة، فالمستمرة شكرها بالعبادات والطاعات، والمتتجددة شرع لها سجود الشكر»^(١).

فلما شرع السجود في سورة ص، وهو نعمة قديمة خالفة السجود في ص سجدة الشكر المعهودة العارضة.

الجواب الثالث:

أنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنه سجد عند ذكر قصة توبة داود بلا تلاوة، ولو سجدها أحد من غير تلاوة لعده ذلك بدعة، فكانت سجدة (ص)

و محمد بن الحسن إمام في الفقه، وتكلم في حفظه.
و عبد الله بن رشيد، وشيخه ابن بزيع ضعيفان، والطريق الصحيح هو طريق حجاج بن محمد، وقد كشف عن علته كل من سفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد:

آخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٨٧٠) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣٤/١٢) ح ١٢٣٨٧، عن معمر بن راشد. وفي إسناد الطبراني زيادة (سعید بن جبیر).

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٤٧٨)، وفي المعرفة (٣/٢٥٢) من طريق سفيان بن عيينة، كلامها، عن عمر بن ذر، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره مرسلاً.

قال البيهقي: هذا هو المحفوظ مرسلاً، وقد روى من أوجهه عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد ابن جبیر عن ابن عباس موصولاً، وليس بقوی. اهـ

(١) أعلام الموقعين (٢/٢٩٦).

سجدة تلاوة وشكراً.

الدليل الثاني:

(ث-٦٨٤) ما رواه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، أنه كان لا يسجد في ص ويقول: توبة نبي. [صحيح، وهذا إسناد حسن]^(١).

□ وأجيب بأكثر من جواب:

الجواب الأول:

أن السجود في سورة (ص) ثبت عن النبي ﷺ، والمرفوع مقدم على الموقف.

الجواب الثاني:

من سجد من الصحابة في سورة ص في الصلاة قولهم مقدم على قول من نفاهما؛ لأن المثبت مقدم على النافي؛ لأن عنده زيادة علم، ولأن من سجد فقد سجد امتنالاً؛ لأنه لا يوقف عليه بالرأي، ومن ترك السجود تركه اجتهاداً تبعاً للبراءة الأصلية، والنقل مقدم على الرأي.

الجواب الثالث:

من سجد في ص من الصحابة عددهم أكثر، منهم: عمر، وعثمان، وهما خليفتان راشدان، وابن عباس في أحد قوله، وابن عمر، وتقديم الأكثر من طرق

(١) المصنف (٤٢٦٩).

وقد رواه حماد بن زيد، كما في التفسير من الجامع لابن وهب (١٩٦)، وسنن سعيد بن منصور (١٨٤١)، والأوسط لابن المنذر (٥/٢٥٥)، والمعجم الكبير للطبراني (٩/١٤٤) ح ٨٧١٩، ٨٧٢٠، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٤٥٢).

ومساعر، كما في المعجم الكبير للطبراني (٩/١٤٤) ح ٨٧١٨،

والشوري، كما في مستدرك الحاكم (٢/٥٧٧)، ثلاثتهم عن عاصم به.

ولم ينفرد به عاصم، عن زر، بل تابعه عبدة بن أبي لبابة، رواه سعيد بن منصور (١٨٤٢)، ومن طريقة الطبراني في الكبير (٩/١٤٥) ح ٨٧٢١، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٥٢) عن سفيان (يعني ابن عيينة)، عن عبدة بن أبي لبابة، عن زر به.

وعبدة قال فيه الحافظ في التقريب: ثقة، والله أعلم.

الترجح عند التعارض، والله أعلم.

الجواب الرابع:

قول عبد الله (إنها ليست بسجدة؛ لأنها توبة نبي) فإن كثيراً من مواضع السجود إنما هو حكايات عن قوم مدحوا بالسجود نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وهي من مواضع السجود للناس بالاتفاق. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْفَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧] ونحوها من الآي التي فيها حكاية سجود، قوم فكانت مواضع السجود^(١).

الجواب الخامس:

الأئمة الأربع متفقون على سجودها خارج الصلاة، وكونها توبة لداود ليس سبباً في السجود، وإنما لشرع السجود لتوبة آدم عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدُمُ مِنْ زَبَّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].
وفي توبة موسى عند قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦].

وكذلك عند توبة الله على يونس في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [القلم: ٥٠].

وكون سجدة ص سجدة توبة في أصل تشرعها، وفي شرع من قبلنا، لا يمنع أن تكون سجدة تلاوة في شريعتنا، فالنبي ﷺ سجد عند تلاوة الآية، وفي موضع معين منها، وليس لمجرد ذكر داود عليه السلام، فكانت التلاوة سبباً في السجود، فغلب ذلك على أصل فعلها، كما أن السعي في الحج كان الباعث عليه في أصله طلب الغوث من المخلوق، فتحول إلى شعيرة في ديننا، ولم ينظر إلى أصل حدوثه، ومثل ذلك الرمل فإن سبب مشروعيته إغاثة المشركين، ثم شرع بعد ذلك إلى يوم القيمة.

الدليل الثالث:

(ث-٦٨٥) روى عبد الرزاق، قال: أخبرني ابن جريج، عن عطاء،

(١) أحكام القرآن للجصاص (٣/٥٠٠).

عن ابن عباس، قال: سجود القرآن عشر ذكرها، قلت: ولم يكن ابن عباس يقول في (ص) سجدة؟ قال: لا.

[صحيح، وهو أحد القولين عن ابن عباس]^(١).

□ ويجاب عنه بما أجيبي به الآخر السابق.

□ الراجح:

بعد استعراض أدلة الفريقين ومناقشتها أجد القول بمشروعية السجود فيها داخل الصلاة وخارجها أقوى حجة من القول الآخر، والله أعلم.



(١) المصنف، ت التأصيل (٦٠٢٩).